المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 6 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2023

الموقف المصري من العدوان على غزة: خطابان مختلفان وسياسة واحدة

وحدة الدراسات السياسية

الموقف المصري من العدوان على غزة: خطابان مختلفان وسياسة واحدة

سلسلة: تقييم حالة

6 تشرين الثاني/ نوفمبر، 2023

وحدة الدراسات السياسية

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علميةً رصينةً ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العامّ في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقًا للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2023

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

أولًا: التحول التدريجي عن المواقف الاعتيادية 1

ثانيًا: خطاب وزارة الخارجية 2

ثالثًا: خطاب الرئيس المصري ومواقفه من العدوان الإسرائيلي 3

رابعًا: تناقض في السياسات 5

خاتمة 6

منذ بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023، تركزت الأنظار على الموقف المصري من بين المواقف العربية الأخرى، نظرًا إلى ثقل مصر الإقليمي، وكونها الدولة العربية الوحيدة التي تجمعها حدود مشتركة مع غزة، وتتأثر مباشرة بما يجري فيها. ومع تصاعد العدوان، وانتشار مشاهد القتل والتدمير، تطوّر الموقف الرسمي المصري إلى تصعيد لغة الخطاب وتعبئة الإعلام والشارع ضد العدوان. ولم تشهد مصر مثل هذه المواقف منذ عقود طويلة، مع استثناء الفترة الوجيزة التي قضاها الرئيس محمد مرسي في الحكم (2012-2013). فما طبيعة هذا الموقف؟ وكيف تطوّر؟ ولماذا؟ تميز هذه الورقة بين مواقف كل من وزارة الخارجية المصرية ورئاسة الجمهورية، وتحاول توضيح مدى اتساقها ومساحات التقاطع بينها، والأسباب التي تقف وراء ذلك.

أولًا: التحول التدريجي عن المواقف الاعتيادية

التزم الموقف المصري في بداية العدوان الإسرائيلي على غزة بمفردات الخطاب التقليدي، مثل: التحذير من "مخاطر التصعيد"، و"ممارسة أقصى درجات ضبط النفس"، ودعوة "الأطراف الفاعلة دوليًا [...] إلى التدخل الفوري لوقف التصعيد الجاري، وحث إسرائيل على وقف الاعتداءات [...] ضد الشعب الفلسطيني"[1]. لكن مع اتضاح حجم العنف الذي تستخدمه إسرائيل لمعاقبة الشعب الفلسطيني، أخذ الموقف يُعبّر عن نفسه بعبارات أكثر حدة، ففي كلمة وزير الخارجية، سامح شكري، خلال اجتماع الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن فلسطين، في القاهرة في 11 تشرين الأول/ أكتوبر[2]، أكدت مصر رفضها التام "لأي محاولة لتصفية القضية الفلسطينية بالوسائل العسكرية أو التهجير على حساب دول المنطقة"، ورأت أن ما يجري في غزة هو "نتيجة حتمية لإهمال التعاطي الجاد مع القضية الفلسطينية واستمرار الانتهاكات أحادية الجانب في الأراضي المحتلة وتهديد الوضع القائم بالمقدسات في القدس وعنف وتحريض المستوطنين"، والدعوة إلى احتواء تدهور الأوضاع وامتداد العنف، وإدانة تعرّض المدنيين للقتل والقصف، وتوفير الوصول الآمن للمساعدات الإنسانية إلى غزة.

ومع بروز دعوات في إسرائيل إلى تهجير أهالي قطاع غزة إلى سيناء، أصدرت وزارة الخارجية بيانًا في 13 تشرين الأول/ أكتوبر، حذّرت فيه من مطالبة الجيش الإسرائيلي سكان قطاع غزة وممثلي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بالتوجّه جنوبًا، ورأت فيه "مخالفة جسيمة لقواعد القانون الدولي الإنساني"[3].

استمر التصعيد في لهجة الخطاب المصري، بالتوازي مع ارتفاع منسوب العنف الذي تستخدمه إسرائيل في قطاع غزة، ومثّلت كلمة مندوب مصر في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أسامة عبد الخالق، في 18 تشرين الأول/ أكتوبر تحوّلًا لافتًا[4]؛ إذ اعتبر أن ما يدور في غزة "خطة ممنهجة لقتل وتهجير الشعب الفلسطيني" و"تصفية قضيته"، ودان بقوة قصف المستشفى الأهلي العربي (المعمداني)، ووصفه بـ "الجريمة الشنعاء"، وطالب بمحاسبة كل من "تسبب وأمر وشارك فيها". ودان أيضًا سياسة الكيل بمكيالين، وحدد مطالب أربعة هي: "الوقف الفوري وغير المشروط للنار"، وضمان حماية المدنيين وإمدادهم بالمساعدات، وإطلاق سراح كافة الأسرى والرهائن والمعتقلين، ووقف "خطاب الكراهية والشيطنة والتحريض وتبرير الجرائم ضد الشعب الفلسطيني".

---

1 "مصر تحذّر من مخاطر التصعيد بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي"، **الهيئة العامة للاستعلامات بوابتك إلى مصر**، 2023/10/7، شوهد في 2023/11/5، في: https://bit.ly/46UkRLo

2 "كلمة السيد سامح شكري وزير الخارجية خلال اجتماع الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري بشأن فلسطين بالقاهرة، الأربعاء 11 أكتوبر 2023"، **مصر نيوز**، شوهد في 2023/11/5، في: https://n9.cl/ne2otb

3 بيان وزارة الخارجية المصرية، 2023/10/13.

4 "مندوب مصر بالأمم المتحدة: يجب محاسبة المسؤول عما جرى بالمستشفى المعمداني وسنعمل على تحقيق ذلك ... فيديو"، **اليوم السابع**، 2023/10/18، شوهد في 2023/11/5، في: https://n9.cl/jfy3e

ثانيًا: خطاب وزارة الخارجية

تواصل هذا النهج في كلمة وزير الخارجية المصري في مجلس الأمن، في 24 تشرين الأول/ أكتوبر[5]؛ فقد أعاد تأكيد المواقف المصرية السابقة، واستخدم عبارات أشد حدة، واصفًا ما يحدث في غزة بأنه "أحداث مروعة" و"صدمة إنسانية"، واستهداف للمدنيين العُزّل والقتل والتجويع والتهجير القسري، ورأى أن الصمت عنها "مباركة"، ودان "ازدواجية التعاطي مع الأزمات الدولية، بما في ذلك الشق الإنساني منها"، وتكريس الاحتلال غير الشرعي وسلب الأرض من أصحابها، وفرض أمر واقع ديموغرافي جديد، وأسف "لعجز مجلس الأمن عن إصدار قرار، أو حتى نداء بوقف إطلاق النار لإنهاء هذه الحرب"، وطالب بعبارات واضحة بالوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار في قطاع غزة بلا قيد أو شرط، ووقف التهجير القسري، وتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني، وضمان النفاذ الآمن والسريع والمستدام للمساعدات الإنسانية إلى غزة، والوصول إلى صيغة مُلزمة "لإنفاذ تسوية الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني وفقًا لقرارات مجلس الأمن والشرعية الدولية التي تقضي بإنهاء الاحتلال وإقامة دولة فلسطينية مستقلة على خطوط الرابع من [حزيران/] يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية". وأضاف مطلبًا جديدًا هو "تحمّل المجلس مسؤوليته في العمل على إطلاق تحقيق مستقل حول الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني"، وهذا يمُثّل إضافةً مهمةً إلى قائمة المطالب، إلّا أنه لم يرد في أي من البيانات والتصريحات التالية، ولم تتحرك به مصر في الأوساط الدولية.

وأضاف مندوب مصر، أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 27 تشرين الأول/ أكتوبر، العديد من العبارات التصعيدية التي اختفت تقريبًا من قاموس الدبلوماسية المصرية منذ سنوات طويلة، مثل "ممارسات العصور الوسطى"، و"العدوان الإسرائيلي الغاشم"، و"لا لقتل الأطفال"، و"لقد طفح الكيل، وبلغ السيل الزبى على ما يجري لأهل فلسطين" "الحق في الحياة [...] الذي نسيه المتشدقون بحقوق الإنسان"[6].

لكن البيان الذي أصدره وزراء خارجية تسع دول عربية، من بينها مصر، في أعقاب قمة القاهرة للسلام في 21 تشرين الأول/ أكتوبر تضمّن عبارات صيغت بطريقة عمومية، وقد تصلح أيضًا لإدانة العملية العسكرية لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" (في 7 تشرين الأول/ أكتوبر)، مثل "إدانة ورفض استهداف المدنيين، وكافة أعمال العنف والإرهاب، وجميع الانتهاكات والتجاوزات للقانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان من قبل أي طرف، بما في ذلك استهداف البنية التحتية والمنشآت المدنية"، وتأكيد أهمية "الإفراج الفوري عن الرهائن والمحتجزين المدنيين، وضمان توفير معاملة آمنة وكريمة وإنسانية لهم اتساقًا مع القانون الدولي". وتضمّن البيان كذلك عبارات تدين العدوان الإسرائيلي، مثل إدانة التهجير القسري الفردي أو الجماعي، وسياسة العقاب الجماعي، ورفض "تصفية القضية الفلسطينية على حساب الشعب الفلسطيني وشعوب دول المنطقة، أو تهجير الشعب الفلسطيني خارج أرضه بأي صورة من الصور"، و"التشديد على أن حق الدفاع عن النفس الذي يكفله ميثاق الأمم المتحدة، لا يُبرّر الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، أو الإغفال المتعمد للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حق تقرير المصير، وإنهاء الاحتلال المستمر من عشرات السنين"، و"مطالبة مجلس الأمن بإلزام الأطراف بالوقف الفوري والمستدام لإطلاق النار"، و"التأكيد على أن التقاعس في توصيف الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي الإنساني يعد بمثابة منح الضوء الأخضر لاستمرار هذه الممارسات، وتورّط في ارتكابه".

على الرغم من تصاعد أزمة إيصال المساعدات الإنسانية إلى القطاع، ومناشدة مصر بفتح معبر رفح وتحدي الحصار الإسرائيلي، فإن القاهرة تقيّدت بالشروط الإسرائيلية، مُلقية باللوم على الجانب الإسرائيلي في منع

5 "كلمة سامح شكري وزير الخارجية المصري بمجلس الأمن حول التطورات في غزة"، العربية، يوتيوب، 2023/10/24، شوهد في 2023/11/5، في: https://n9.cl/p4xhq5

6 "كلمة مصر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الأوضاع في غزة"، إكسترا نيوز، يوتيوب، 2023/10/27، شوهد في 2023/11/5، في: https://n9.cl/arz7m

فتح المعبر وقصف الجانب الفلسطيني منه. وفي 28 تشرين الأول/ أكتوبر، حذّرت وزارة الخارجية من "المخاطر الجسيمة والتداعيات الإنسانية والأمنية غير المسبوقة، التي ستنجم عن الهجوم البري واسع النطاق على قطاع غزة"، وجددت "مطالبتها للجانب الإسرائيلي بتسهيل إجراءات النفاذ الآمن والكامل والمستدام للمساعدات الإنسانية والإغاثية إلى قطاع غزة". واتهمت إسرائيل بإعاقة دخول المساعدات الدولية إلى غزة، عبر اشتراط تفتيش الحافلات في معبر "نتسانا" الإسرائيلي المقابل لمعبر العوجة المصري؛ ما يجعل الرحلة تستغرق مسافة 100 كيلومتر قبل دخولها إلى القطاع عبر معبر رفح، فضلًا عن رفض دخول العديد من المساعدات لاعتبارات سياسية وأمنية، والبطء في إجراءات التفتيش، والتصعيد العسكري المتكرر على الجانب الفلسطيني من المعبر[7]. وفي الأول من تشرين الثاني/ نوفمبر، ونتيجة الضغوط الدولية، حدثت انفراجة في هذا الملف؛ إذ بدأت قوافل المساعدة تزداد تدريجيًا، كما جرى استقبال عدد من الجرحى في المستشفيات المصرية.

في الإجمال، يمكن وصف خطاب وزارة الخارجية المصرية بالاتساق والتشديد على مواقف مبدئية، بعبارات واضحة، بعضها ظلّ غائبًا منذ عقود، وشهد الخطاب تصاعدًا نحو المزيد من النقد للاعتداءات الإسرائيلية؛ نظرًا إلى اشتداد حدتها، وتصاعد الغضب الشعبي، لكن السياسة بقيت مع ذلك دون المستوى المأمول.

ثالثًا: خطاب الرئيس المصري ومواقفه من العدوان الإسرائيلي

كرر الرئيس عبد الفتاح السيسي في العديد من المواقف ما ورد في بيانات وزارة الخارجية، لكنه أضاف عبارات لم ترد فيها، وتشي بفهمٍ مختلف للأوضاع في غزة. ولهذا التباين بين الخطابين أهمية قصوى في ضوء طبيعة النظام السياسي في مصر وهيمنة الرئيس فيه.

في أول تعليق من السيسي على الأوضاع في غزة، ورد في كلمته التي قرأها خلال حفل تخريج دفعات جديدة من الكليات العسكرية، في 12 تشرين الأول/ أكتوبر[8]، عبارات تتسق مع الموقف الرسمي التقليدي، مثل: "السلام خيار استراتيجي"، والحفاظ على "مقدّرات الشعب الفلسطيني الشقيق، وتأمين حصوله على حقوقه الشرعية"، وتوفير "أقصى حماية للمدنيين من الجانبين فورًا، والعمل على منع تدهور الأحوال الإنسانية، وتجنب سياسات العقاب الجماعي، والحصار والتجويع والتهجير"، وضرورة "تسهيل وصول المساعدات الإنسانية لأبناء الشعب الفلسطيني". وفي مناسبات أخرى، كرر عبارات أخرى، مثل إدانة العقاب الجماعي وتصفية القضية، و"تراكم الغضب والكراهية من غياب أي أفق لإيجاد أمل للفلسطينيين"، ولوحظ أيضًا أن اهتمامه انصبّ في معظم الحالات على "عدم دخول أطراف أخرى للصراع"، ومسألة التهجير، فهدف الإسرائيليين ليس "توجيه عمل عسكري ضد حماس فقط، وإنما محاولة دفع السكان المدنيين [إلى] اللجوء والهجرة إلى مصر"، وأن مصر لا تقبل هذا.

لكن، في المقابل، تضمّنت تصريحات السيسي الارتجالية وقليل من خطاباته المكتوبة عدة عبارات لا تتسق مع ما ورد في كلمته السابقة، ولا مع الموقف التصعيدي لوزارة الخارجية، من ذلك مثلًا:

- وصف السيسي ما يحصل في غزة بأنه "اقتتال"، و"أزمة"، و"مواجهات عسكرية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني [...] أودى بحياة آلاف من المدنيين من الجانبين"، ودعا إلى "احتواء التطورات التي قد لا يمكن السيطرة عليها"[9]. وخلافًا لوزارة الخارجية، لم ترد كلمات مثل العدوان أو الجريمة أو الإبادة في أحاديثه.

7 "الخارجية المصرية: إجراءات الجانب الإسرائيلي تعرقل نفاذ المساعدات إلى غزة"، **وكالة الأنباء القطرية**، 2023/10/28، شوهد في 2023/11/5، في: https://n9.cl/xnix4

8 "كلمة السيسي في حفل تخرج دفعات جديدة من الكليات العسكرية 2023"، رئاسة الجمهورية، 2023/10/12، شوهد في 2023/11/5، في: https://n9.cl/hwg40

9 "كلمة السيسي خلال الملتقى الدولي السنوي للصناعة"، سي بي سي إيجيبت، يوتيوب، 2023/10/28، شوهد في 2023/11/5، في: https://n9.cl/jkp0b

- صرح السيسي أن السلام المنشود للقضية الفلسطينية يقوم على "العدل وعلى مبادئ 'أوسلو'، والمبادرة العربية للسلام، ومقررات الشرعية الدولية"[10]. وهذه أول مرة تُذكر فيها "مبادئ أوسلو"، التي استخدمها الجانب الإسرائيلي لشراء الوقت لتغيير الحقائق على الأرض بما جَعَلَ حل الدولتين غير ممكن، إضافة إلى أنه لا يوجد نص أو وثيقة بهذا الاسم.

- قال السيسي إن الدولة الفلسطينية المنشودة يجب أن تكون منزوعة السلاح[11]. وكان هذا مطلبًا إسرائيليًا في مفاوضات أوسلو وغيرها، ولم يرد مطلقًا في مقررات الشرعية الدولية، أو مبادرة السلام العربية.

- لم يكن موقف السيسي من التهجير المحتمل إلى سيناء موقفًا مبدئيًا. ففي كلمته في قمة القاهرة، قال "إن تصفية القضية الفلسطينية، دون حل عادل، لن يحدث، وفي كل الأحوال لن يحدث على حساب مصر"[12]. واقترح نقل الفلسطينيين إلى صحراء النقب حتى تنتهي إسرائيل من تصفية المقاومة بحسب قوله[13]. ويُفهم من هذا، أنه لا يمُانع تصفية المقاومة، لكن بعيدًا عن سيناء، وهذا بلا شك تحول كبير في نظرة مصر إلى القضية الفلسطينية.

- وصل الأمر بالسيسي إلى وصف المقاومة بالإرهاب؛ إذ قال إن تهجير الفلسطينيين إلى سيناء يعني تحويلها إلى قاعدة للإرهاب ضد إسرائيل[14]. وفي هذا تماهٍ واضحٌ مع رؤية دولة الاحتلال والعديد من الدول الغربية.

- ظهر هدف الوقف "الفوري للتصعيد الحالي"، و"الوقف الفوري والدائم للنار في غزة" بصفة محدودة في بيانات السيسي في مباحثاته مع ضيوف عرب وأجانب، لكنه غاب عن أحاديثه الارتجالية، وعوضًا عن ذلك ترددت على لسانه عبارات مختلفة، مثل "احتواء التصعيد"، و"تهدئة الأمور"، وتخفيف "حالة الاقتتال"[15]. بل ظهرت أولوية إدخال المساعدات على "التهدئة ووقف إطلاق النار" الذي – في رأيه - يمكن الوصول إليه عبر التفاوض. ففي كلمته في قمة القاهرة للسلام، ورد ما يلي: "وجّهت لكم الدعوة اليوم، لنناقش معًا، ونعمل على التوصل إلى توافق محدد، على خارطة طريق تستهدف إنهاء المأساة الإنسانية الحالية، وإحياء مسار السلام من خلال عدة محاور: تبدأ بضمان التدفق الكامل والآمن والسريع والمستدام للمساعدات الإنسانية لأهل غزة، وتنتقل فورًا إلى التفاوض حول التهدئة ووقف إطلاق النار، ثم البدء العاجل في مفاوضات لإحياء عملية السلام، وصولًا لإعمال حل الدولتين"[16].

- حرص السيسي على أن يكون له "دور إيجابي في تخفيف حدة الأزمة من خلال إطلاق سراح الأسرى والرهائن الموجودين في القطاع"[17]، لكنه تجاهل مسألة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال.

- الاستجابة للشروط الإسرائيلية في مسألة إدخال المساعدات، وصم الآذان عن دعوات تحدي هذه الشروط وفتح معبر رفح لإرسال المساعدات واستقبال الجرحى.

---

10 "كلمة السيسي في حفل تخرج دفعات جديدة من الكليات العسكرية 2023".

11 "المؤتمر الصحفي المشترك للسيسي مع مستشار جمهورية ألمانيا"، رئاسة الجمهورية، 2023/10/18، شوهد في 2023/11/5، في: https://n9.cl/1ohfuw

12 "قمة القاهرة للسلام"، رئاسة الجمهورية، 2023/10/21، شوهد في 2023/11/5، في: https://n9.cl/olrm6

13 "المؤتمر الصحفي المشترك للسيسي مع مستشار جمهورية ألمانيا"، إكسترا نيوز، يوتيوب، 2023/10/18، شوهد في 2023/11/5، في: https://n9.cl/ypva4

14 المرجع نفسه.

15 "كلمة السيسي خلال الملتقى الدولي السنوي للصناعة".

16 "كلمة السيسي في قمة القاهرة للسلام".

17 "كلمة السيسي خلال الملتقى الدولي السنوي للصناعة".

- تبنى السيسي أسلوب التعبئة الإعلامية المكثفة لدعم غزة ومطالبة الشعب بالتظاهر وتفويض رئيس الجمهورية باتخاذ ما يراه لحماية الأمن القومي المصري. والملاحظ أنه لم يستخدم هذا الأسلوب للضغط الدبلوماسي على الخارج لصالح القضية الفلسطينية، وإنما لمجرد التنفيس الداخلي وترميم شعبيته المتدهورة داخليًا، وحينما تجاوزت التظاهرات المسموح به أمر بوقفها فورًا.
- لم تشهد "قمة القاهرة للسلام" أي محاولة من مصر للرد على المغالطات الكثيرة التي وردت في كلمات الوفود الغربية. اكتفت مصر، وبقية الدولة العربية في الواقع، بإيراد مواقفها المختلفة عن مواقف الغرب، لكن من دون استخدام الحدث للاشتباك وإسماع الطرف الآخر ما يدحض روايته المنحازة.

رابعًا: تناقض في السياسات

ظهرت تناقضات عديدة في مقاربة الرئيس السيسي للوضع في غزة، وقد برز ذلك خصوصًا في مسألتين:

1. يأتي تركيز السيسي الدائم على رفض فكرة التهجير إلى سيناء، على الرغم من أنه قام منذ وصوله إلى السلطة بعملية إخلاء المنطقة الحدودية بين القطاع وسيناء وتهجير أهلها منها على مراحل متعددة[18]، فضلًا عن أن الخطاب الذي تقدم به الرئيس الأميركي، جو بايدن، إلى الكونغرس في 20 تشرين الأول/ أكتوبر، لاعتماد مخصصات مالية لكل من أوكرانيا وإسرائيل، تضمن إشارة إلى أن جزءًا من هذه المخصصات سيذهب "للتعامل مع الاحتياجات المحتملة لأهل غزة الذين سيفرّون إلى بلدان مجاورة"[19]. ووردت مصر في خطاب بايدن عند الإشارة إلى أن الأزمة في غزة قد تؤدي إلى "نزوح عبر الحدود، وإلى زيادة الاحتياجات الإنسانية في الإقليم"، وأنه "يمكن استخدام التمويل لتلبية احتياجات البرامج التي ستظهر خارج غزة، بما في ذلك إسرائيل والضفة الغربية ولبنان والأردن وسورية ومصر"[20].
2. على الرغم من أن الحكومة المصرية منعت المظاهرات الشعبية الرافضة للعدوان على قطاع غزة خلال الأسبوع الأول للحرب، فقد اندلعت مظاهرات محدودة في بعض الجامعات المصرية[21]. وفي الجمعة الأولى بعد الحرب في 13 تشرين الأول/ أكتوبر، خرجت مظاهرات عفوية وكبيرة نسبيًا في محيط الجامع الأزهر في القاهرة[22]، ومحيط جامع القائد إبراهيم بالإسكندرية[23]، وفي مدن عدة أخرى. ثم قرر السيسي استخدام هذه الورقة للحصول على تفويض شعبي، وحشدت القوى الحزبية والبرلمانية الموالية للنظام للدعوة إلى "تفويض" يخوّل السيسي التعامل مع قضية "التهجير"، ودعت إلى مظاهرات شعبية، "أعلنت عن أماكنها"، وأُتيح بالفعل التظاهر في مدن عدة قبل يوم الجمعة، في 20 تشرين الأول/ أكتوبر، وما إن حلّ يوم الجمعة المرتّب له، حتى أتيح التظاهر لمئات

18 ينظر على سبيل المثال: "مصر: عمليات الهدم الواسعة في سيناء جرائم حرب محتملة"، هيومن رايتس ووتش، 2023/3/17، شوهد في 2023/11/5، في: https://n9.cl/7vottw؛ "تهجير قسري في سيناء: حرب على الإرهاب أم جرائم حرب محتملة؟"، **درج**، 15/4/2021، شوهد في 5/11/2023، في: https://n9.cl/t9rz4

19 "Letter Regarding Critical National Security Funding Needs for FY 2024," The White House, 20/10/2023, p. 40, accessed on 6/11/2023, at: https://bit.ly/3skvVm4

20 Ibid., p. 49.

21 ينظر على سبيل المثال: "طلاب الجامعة الأميركية في القاهرة يتظاهرون دعمًا لفلسطين"، **العربي الجديد**، 2023/10/9، شوهد في 2023/10/29، في: https://bit.ly/3tROqPb

22 ينظر: "مظاهرات الأزهر اليوم لدعم فلسطين"، **القاهرة 24**، 2023/10/13، شوهد في 2023/10/30، في: https://bit.ly/3SBEUdt

23 "مظاهرة أمام مسجد القائد إبراهيم بالإسكندرية تضامنًا مع فلسطين"، الجزيرة مباشر، يوتيوب، 2023/10/13، شوهد في 2023/10/30، في: https://bit.ly/3FDL6cW

الآلاف من المصريين، في فرصة نادرة الحدوث منذ عام 2013[24]. وبمجرد خروج المظاهرات على الحدود المرسومة لها، وبدأت شعاراتها بانتقاد فكرة التفويض، قامت قوات الأمن بإيقافها واعتقال عدد من المتظاهرين ومنع التظاهر[25].

خاتمة

برز تباين واضح بين موقف وزارة الخارجية المصرية وموقف رئيس الجمهورية من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. ويمكن هنا تفسير هذا التباين عبر مسارين مختلفين: الأول، اختلاف الخطاب تبعًا للجمهور المخاطب، خاصة أن حالة الغضب الشعبي كانت متصاعدة باطراد منذ الأسبوع الأول للعدوان الإسرائيلي على غزة، ولم تكن هناك ردة فعل مناسبة على المستوى السياسي ليواكب هذا الغضب. وكان الموقف الرسمي هو المعلن في البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الخارجية. أمّا أحاديث الرئيس، فهي ليست سوى طريقة لمواجهة ضغوط الغرب على مصر لقبول التهجير، نظرًا إلى حاجتها الاقتصادية. وهنا تكون حملة التعبئة الإعلامية والشعبية، وكذا موقف الأزهر، أحد عوامل القوة التي تستند إليها الحكومة المصرية في رفضها الحاسم لاستقبال المغادرين من غزة، قسرًا، بسبب الحرب، والمخاطرة باستقرار مصر في حالة استمرار الضغوط الخارجية.

أما المسار الثاني، فيشير إلى عكس ما سبق، بمعنى أن مواقف وزارة الخارجية ليست سوى خطاب موجّه إلى الرأي العام المصري والعربي، لاحتواء الغضب الشعبي، بينما السياسة الفعلية هي ما يُعبّر عنها رئيس الجمهورية، التي تتماهى مع وجهة النظر الغربية في اعتبار المقاومة إرهابًا تجب مواجهته.

---

24 "مظاهرات في محافظات مصر دعمًا لفلسطين ورفض تهجير سكان غزة"، القاهرة الإخبارية، يوتيوب، 2023/10/20، شوهد في 2023/10/30، في: https://bit.ly/471qlnk؛ "جمعة التفويض ... مظاهرات حاشدة في مصر دعمًا لفلسطين ورفضًا لتهجير سكان غزة"، **القاهرة الإخبارية**، 20/10/2023، شوهد في 30/10/2023، في: https://bit.ly/3QktNma

25 "مصر: 51 محبوسًا بتظاهرات 'نصرة غزة'"، **العربي الجديد**، 2023/10/30، شوهد في 2023/10/30، في: https://bit.ly/3FDXMR4